الأمم المتحدة
S/2025/295
مجلس الأمن
Distr.: General
8 May 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2767 (2024) المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، الذي طلب فيه المجلس أن أقدم، بحلول 1 أيار/مايو 2025، تقريرا يتناول بالتفصيل التقدم المحرز في التحضيرات لتنفيذ الإطار المنشأ بموجب القرار 2719 (2023) لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال ضمن إطار التنفيذ المختلط، مع مراعاة الاستعراض الاستراتيجي المستقبل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وأشير أيضًا إلى رسالتي المؤرخة 1 أيار/مايو 2025، التي طلبت فيها إرجاء موعد التقديم إلى تاريخ أقصاه 7 أيار/مايو 2025. ويسرني أن أحيل إليكم طيه التقرير الذي طلبه المجلس (انظر المرفق).

وينظر التقرير بعناية في نتائج وتقييم الاستعراض الاستراتيجي المستقل. ويبلغُ عن حالة نسبة الـ 25 في المائة من إجمالي الميزانية السنوية لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال التي سيشترك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حشدها من المجتمع الدولي كموارد خارجة عن الميزانية، ويتضمن تحديثا بشأن التحضيرات للتطبيق المنظّم والعملي لمفهوم التنفيذ المختلط للإطار المنشأ بموجب القرار 2719 (2023) في البعثة اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2025.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

140525 130525 25-07038 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

تقرير مقدم عملاً بالفقرة 43 من قرار مجلس الأمن 2767 (2024)

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا تقرير عملاً بالفقرة 43 من قرار مجلس الأمن 2767 (2024). ويتضمن التقرير تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته التحضيرات لتنفيذ الإطار المنشَأ بموجب قرار مجلس الأمن 2719 (2023) لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال ضمن إطار التنفيذ المختلط على النحو المفصّل في التقرير المشترك الذي قدمه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عملا بقرار مجلس الأمن 2748 (2024)، ومع مراعاة الاستعراض الاستراتيجي المستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويعرض هذا التقرير تفاصيل أيضا عن حالة نسبة الـ 25 في المائة من إجمالي الميزانية السنوية لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال التي سيشترك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حشدها من المجتمع الدولي كموارد خارجة عن الميزانية. ويتضمن أيضا تحديثا بشأن التحضيرات للتطبيق المنظّم والعملي لمفهوم التنفيذ المختلط للإطار المنشأ بموجب القرار 2719 (2023) في البعثة اعتبارًا من 1 تموز/يوليه 2025.

ثانيا - السياق

2 - بموجب القرار 2767 (2024)، أيد مجلس الأمن قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الاستعاضة عن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ببعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وأذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لفترة أولية مدتها 12 شهرا تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2025، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لأمور من بينها دعم حكومة الصومال الفيدرالية لإضعاف حركة الشباب والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية/داعش. وبموجب القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، بعد الانتهاء من إجراء استعراض استراتيجي مستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ومن ضمن الموارد القائمة التي تتاح من خلال تصحيح حجم المكتب، بتطبيق التنفيذ المختلط للإطار المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 2719 (2023) في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2025، بما في ذلك بالحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة بما لا يتجاوز 75 في المائة من إجمالي الميزانية السنوية للبعثة، إذا ما أكد المجلس الطلب المقدم إلى الأمين العام بحلول 15 أيار/مايو 2025. وقد تضمن التقرير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمحة موجزة عن التصميم العام لمهمة بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وأوصى بالتنفيذ المختلط لقرار مجلس الأمن 2719 (2023) باعتباره الحل الوحيد للبعثة. ويقترح هذا الخيار تقسيماً مبسّطاً للمسؤوليات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بهدف تحسين الكفاءة العملياتية إلى أقصى حد مع ضمان حصول البعثة على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به.

3 - وبموجب هذا الإطار المختلط، ستحصل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، بالتوازي مع استمرار الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة، مما يضمن استمرارية البعثة.

ثالثا - النتائج والتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

ألف - النتائج الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل

4 - أُجري الاستعراض الاستراتيجي المستقل عملاً بقرار مجلس الأمن 2767 (2024)، الذي طلب المجلس فيه تقديم استعراض استراتيجي مستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بحلول 1 نيسان/أبريل 2025. ووافق مجلس الأمن في وقت لاحق على إرجاء موعد التقديم إلى 30 نيسان/أبريل 2025 للسماح بإجراء مزيد من المشاورات والتقييمات بشأن التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل. وفي رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/268)، قدّم الأمين العام الاستعراضَ الاستراتيجي المستقل.

5 - وجرت الإشارة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل إلى أن التقرير المشترك قد أوصى بأن يتم تطبيق النموذج المختلط لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2719 (2023) في حدود التكلفة الإجمالية لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (حوالي 655 مليون دولار). إلا أن مجلس الأمن قرر، في قراره 2767 (2024)، أنه ينبغي أن يتم تطبيق النموذج المختلط لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2719 (2023) بدلاً من ذلك في حدود الموارد القائمة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (499,8 مليون دولار).

6 - وخلال عملية الاستعراض، أفاد الاتحاد الأفريقي بأن الميزانية التقديرية لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال خلال الفترة من تموز/يوليه 2025 إلى حزيران/يونيه 2026 ستبلغ 190,2 مليون دولار، لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بالمعدل الجديد لسداد تكاليف القوات المقترح في التقرير المشترك (000 1 دولار)، والموظفين المدنيين، ومصروفات التشغيل، والأنشطة البرنامجية. ولذلك، فإنه عند تطبيق الإطار المنشَأ بموجب القرار 2719 (2023) لتسديد تكاليف القوات وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال (بما في ذلك استحقاقات الوفاة والعجز)، فإن نسبة 75 في المائة من تلك الميزانية ستبلغ حوالي 142,7 مليون دولار من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، في حين سيتعين على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الاشتراك في حشد النسبة المتبقية البالغة 25 في المائة وقدرها حوالي 47,5 مليون دولار كموارد خارجة عن الميزانية (انظر الفرع الرابع أدناه). وفي الوقت نفسه، وعملا بالفقرة 56 من التقرير المشترك، التزم الاتحاد الأفريقي بتغطية تكاليف الموظفين المدنيين (15,8 مليون دولار) في إطار النسبة البالغة 25 في المائة.

7 - وكشف الاستعراض الاستراتيجي المستقل عن إمكانية تحقيق وفورات قدرها 61,6 مليون دولار، تتضمن مبلغا قدره 43,2 مليون دولار في التكاليف التشغيلية ومبلغا قدره 18,4 مليون دولار في الملاك الوظيفي.

باء - التقييمات التي أجراها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

8 - في الرسالة المؤرخة 30 نيسان/أبريل 2025 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أشار الأمين العام إلى أنه من أجل تغطية النقص البالغ 81,1 مليون دولار الذي كشف عنه الاستعراض الاستراتيجي المستقل، أُجريت مشاورات مكثفة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أسفرت عن التوصل إلى اتفاق على خفض

التكاليف الإجمالية لمكتب الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي بمبلغ إضـــافي قدره 63,3 مليون دولار، فضلا عن التخفيضات التي سبق أن كشف عنها الاستعراض.

9 - وتشمل التخفيضات الإضافية الإبقاءَ على المعدل الحالي لسداد تكاليف القوات البالغ 828 دولارا في الشـــهر بدلا من المعدل المقترح في التقرير المشـــترك البالغ 000 1 دولار؛ وإزالة المدفوعات المتعلقة بالوفاة والعجز من الأنصبة المقررة؛ وترشيد قدرات الطيران العسكري ودعم الطيران المدني؛ وتمويل عنصر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من التبرعات المحتملة بدلا من تمويل العنصـــر من الميزانية المقررة؛ والالتزام بمواءمة المعدات المملوكة للوحدات مع مستويات القوات الجديدة.

10 - وعملا بقرار مجلس الأمن 2767 (2024)، لا تشـــمل تلك الأرقام الاحتياجات المحتملة من الموارد الإضافية غير المتكررة للتمكين من إعادة تشكيل عمليات مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وعملية إعادة تنظيم بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال خلال المرحلة الأولى من ولايتها. إلا أنه سيتم تحديد التكاليف المرتبطة بهذه الاحتياجات الإضافية بدقة بعد وضع خطط مشتركة مفصلة.

11 - ويبلغ مجموع التخفيضات المقترحة في التكاليف الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل (61,6 مليون دولار) والتخفيض الإضافي في التكاليف الذي تم الاتفاق عليه إثر المشاورات الإضافية التي أجريت بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (63,3 مليون دولار)، مبلغا قدره 124,9 مليون دولار. وهي تعكس مفاضلات متوازنة وصعبة في بعض الحالات، للحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وتعتبر هذه التخفيضات ممكنة من الناحية العملياتية ولا تُحمِّل الدول الأعضاء أية تكاليف إضافية.

رابعا - حالة نسبة الـــ 25 في المائة من إجمالي الميزانية السنوية لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال التي سيشترك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حشدها من المجتمع الدولي كموارد خارجة عن الميزانية

12 - منذ إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال في 1 كانون الثاني/يناير 2025، ظل الوضع المالي للبعثة صعباً إذ أنها لم تتلق سوى مساهمات محدودة حتى الآن. وقد ساهمت حالة عدم اليقين بشأن آلية تمويل البعثة إلى جانب صعوبة البيئة المالية إجمالا في إثارة صعوبات عرقلت تأمين تمويل إضافي.

13 - وقُدرت الميزانية السنوية الإجمالية للبعثة في الأصل بمبلغ 190,2 مليون دولار، باستخدام المعدل الجديد لســـداد تكاليف القوات المقترَح في التقرير المشـــترك البالغ 000 1 دولار. وبعد مراعاة قرار الاتحاد الأفريقي بالإبقاء على المعدل الحالي لسداد تكاليف القوات وقدره 828 دولاراً، أصبح التقدير الجديد لميزانية البعثة يبلغ 166,5 مليون دولار. وتماشـــيا مع التنفيذ المختلط لقرار مجلس الأمن 2719 (2023)، ســـيلزم حشـــد مبلغ يناهز 41,6 مليون دولار بالاشـــتراك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كموارد خارجة عن الميزانية لتغطية النسبة الإضافية البالغة 25 في المائة.

14 - وحتى الآن، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على استخدام 10 ملايين دولار من صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي لدعم ميزانية بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال في عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت اليابان بمبلغ 3 ملايين دولار تحديدا لعنصر الشرطة في البعثة. وعلاوة

على ذلك، رصدت جمهورية كوريا مبلغا قدره 1,5 مليون دولار للبعثة. وبذلك يصل إجمالي التبرعات السنوية المؤكدة في نسبة الـ 25 في المائة من إجمالي الميزانية السنوية إلى 14,5 مليون دولار.

15 - ويواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بنشاط جهودهما وتفاعلاتهما مع الشركاء سعياً للحصول على تبرعات إضافية لتوفير المبلغ المتبقي البالغ 27 مليون دولار اللازم لتغطية نسبة الـ25 في المائة المتبقية من إجمالي الميزانية السنوية. وأعرب شركاء آخرون عن استعدادهم لتقديم دعم مالي مستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. ورغم عدم تقديم تعهدات ملموسة بعدُ، فمن المتوقع أن تساهم في النسبة البالغة 25 في المائة المطلوبة في إطار التنفيذ المختلط لقرار مجلس الأمن 2719 (2023).

16 - ونظرا إلى تردي الوضع المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، واصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بذل جهود حثيثة والتفاعل بنشاط مع الشركاء لضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة. ولا تزال المناقشات جارية أيضا بشأن إمكانية عقد مؤتمر لجمع تبرعات لها.

خامسا - التحضيرات للتطبيق المنظّم والعملي لمفهوم التنفيذ المختلط للإطار المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 2719 (2023) في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال

17 - استناداً إلى الأولويات المحددة في *خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتفعيل قرار مجلس الأمن 2719 (2023)* التي أقرها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024، عقدت فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اجتماعات منتظمة على شكل تشكيلات عامة وتشكيلات لمسارات عمل طوال الفترة المشمولة بالتقرير بهدف مواصلة تحسين الاستعداد المؤسسي المشترك. وتم الكشف عن أولويات محددة ضمن كل مسار عمل لزيادة تعزيز التخطيط المشترك للبعثة وصنع القرار والإبلاغ؛ ودعم البعثة؛ والتمويل والميزنة؛ والامتثال وحماية المدنيين، وكلها عناصر حيوية لتحسين الانتشار الفعال والمستدام لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال في إطار التنفيذ المختلط لقرار مجلس الأمن 2719 (2023).

ألف - مسار العمل 1: التخطيط المشترك وصنع القرار والإبلاغ

18 - منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 2767 (2024) في 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، ركّز مسار العمل على إعطاء دفع لوثيقة طرائق التخطيط المشترك لإنشاء عمليات جديدة لدعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي في إطار قرار مجلس الأمن 2719 (2023). وقد انتهت صياغة الوثيقة واتفق عليها على المستوى التقني كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتهدف هذه الوثيقة التأسيسية إلى تبسيط عمليات التقييم والتخطيط وصنع القرار، مما يضمن اتباع نهج أكثر فعالية وكفاءة إزاء التخطيط لأي عمليات من هذا القبيل يُنظر فيها مستقبلاً وإزاء نشر تلك العمليات. وتعكس الوثيقة استعراضاً شاملاً ومفصلاً لجميع الخطوات اللازمة لضمان استجابة سلسة ومنسقة بين الأمانة العامة والمفوضية. وتُدمج الطرائق المشتركة أيضاً الدروسَ المستفادة من العمليات السابقة لدعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام السابقة، مما يوطد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ويعزز مواءمة أهدافهما. ومثّل إنهاء صياغة وثيقة طرائق التخطيط المشترك خطوة هامة في التعاون المستمر بين الاتحاد الأفريقي والأمم

المتحدة، بما في ذلك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مما يمهد الطريق لفعالية تنفيذ عمليات دعم السلام في المستقبل ضمن هذا الإطار.

19 - وستظل آلية الدعم العملياتي القائمة في الصومال، بما في ذلك عملية مذكرة التفاهم الثلاثية لفئات الدعم التي تم التفاوض عليها بين البلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ضمن إطار التنفيذ المختلط الذي أنشأه القرار 2719 (2023) لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وقد برهنت هذه العملية، التي تتضمن تنسيقَ احتياجات الدعم مثل عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفة قدراتها، استناداً إلى مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال ومفهوم دعم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، على فعاليتها من خلال الشراكة العملياتية المستمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وستواصل القيام بدور حاسم في التخفيف من الثغرات المحتملة في مجالي الأمن والدعم التي قد تقوض الإنجازات التي حققتها العمليات السابقة لدعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

باء - مسار العمل 2: دعم البعثة

20 - أنجز مسار العمل أنشطة رئيسية في إطار الفرع المتعلق باللوجستيات والمواءمة العملياتية من خريطة الطريق المشتركة. وكان مجال التركيز الرئيسي هو وضع طرائق تخطيط الدعم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة - وهي وثيقة توجيهية ترشد تفعيل عمليات تخطيط الدعم المشتركة، على النحو المشار إليه في الفقرات 8 و 9 و 14 من قرار مجلس الأمن 2719 (2023). وأُعطيت الأولوية لهذه المبادرة بغية ضمان أن تسترشد القرارات الاستراتيجية بالواقع العملياتي، والعكس بالعكس، مما يؤدي إلى التخفيف من التحديات العملياتية المحتملة، وهو ما ينطبق على التنفيذ المختلط للإطار المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 2719 (2023) في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وترسم الوثيقة الدورةَ الكاملة لعملية تخطيط الدعم المشتركة، إلى جانب تحديد الأدوار والمسؤوليات بناءً على مخطط انسيابي متفق عليه للعملية، مع الإشارة إلى أطر التخطيط الاستراتيجي الرئيسية لكلتا المنظمتين. وسيمثل هذا التوجيه التأسيسي أداةً حاسمة لتحديد المجالات التي تحتاج للتحسين المستمر، مع التركيز على إبراز الصورة وتحسين التكامل العملياتي وتبسيط العمليات بعد تنفيذه.

جيم - مسار العمل 3: التمويل والميزنة

21 - أُحرز تقدم على مستوى مسار العمل في مجال بناء القدرات والأنشطة التعاونية في عمليات الميزانية والإدارة المالية، استعداداً للتنفيذ المختلط لقرار مجلس الأمن 2719 (2023). وتهدف هذه الجهود الجارية إلى دعم عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي المنتشرة في هذا الإطار، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وتم تحضير عملية للصياغة المشتركة للميزانية وإدارة الشؤون المالية، وهي قيد التحسين حاليا.

22 - وانتهت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال من إعداد تقرير عن الترتيبات والإجراءات المالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، ويجري عرض التقرير حاليا على الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بغرض استعراضه. ويتضمن التقرير عرضا موجزا عن الترتيبات والإجراءات المالية العامة لعمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن في إطار القرار

2719 (2023). ويهدف التقرير إلى تيسير استعراض مقترحات الميزانية التي تقدمها الهيئات التشريعية ذات الصلة في إطار قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، بناء على قرار من مجلس الأمن.

دال - مسار العمل 4: الامتثال وحماية المدنيين

إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها

23 - استناداً إلى الإنجازات القائمة، اتخذ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خطوات إضافية لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال من أجل تعزيز وتوطيد، بشكل منهجي ومتعاضد، التدابير الهادفة لمنع الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتخفيف من حدتها والتصدي لها. ونُظِّمت جلسات عمل بشأن مساهمات أجهزة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي في تفعيل إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة، بما في ذلك بشأن دورها في رصد حالة حقوق الإنسان، وضمان المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وتقديم التوجيه بشأن تفسير الصكوك القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة.

24 - وواصلت الأمم المتحدة إحراز تقدم نحو تحديد العمليات والقدرات والهياكل المطلوبة لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2719 (2023). وأنشئت فرقة عمل وفريق عامل تابعان للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة لتنسيق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، بهدف ضمان اتباع نهج هيكلي ومتسق مع التركيز على تعزيز التدابير والقدرات في مجالات التخفيف والامتثال والمساءلة. وصُممت هذه العملية لمواءمتها مع التخطيط المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، بطريقة تضمن الاتساق الاستراتيجي والفعالية العملياتية. ويُتوخّى إنشاء هيكل مركزي لصنع القرار وتقديم المشورة على مستوى الأمم المتحدة يُكلَّف بالإشراف على تقييمات المخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر وآليات الرصد، بينما سيتم توطيد قدرات رصد الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على المستوى الميداني بهدف تعزيز المساءلة والرقابة. ويشمل ذلك استكشاف وسائل وسبل تقاطع تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان مع إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة على المستوى الميداني والاتفاق على تلك الوسائل والسبل، بالاعتماد على الدروس المستفادة من الممارسات السابقة.

السلوك والانضباط

25 - اشتركت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في سياق مسارات العمل، في تحديد طرائق لدعم التنفيذ المختلط للإطار المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 2719 (2023) في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وتتطرق تلك الطرائق إلى الوقاية والاستجابة والإجراءات التصحيحية، بما في ذلك دعم الضحايا؛ وتعزيز آليات تلقي الشكاوى؛ وتفعيل نظام إدارة الحالات في الاتحاد الأفريقي الذي تم تطويره مؤخرا؛ وإدارة الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك، بما في ذلك متابعة الادعاءات مع الدول الأعضاء؛ وتفعيل اختيار الموظفين وفرزهم؛ وإنهاء صياغة سياسة بشأن الإجراءات التصحيحية. ويجري أيضا استعراض سياسة الاتحاد الأفريقي للسلوك والانضباط المعتمدة منذ عام 2018.

حماية المدنيين

26 - تعاونت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي لإنجاز اثنين من المنجزات المستهدفة ذات الأولوية المتعلقة بحماية المدنيين في إطار خريطة الطريق المشتركة هما كما يلي: تحديد وثائق التخطيط الاستراتيجي والوثائق العملياتية الرئيسية التي يجب تعميم حماية المدنيين فيها وإعطائها الأولوية، وتقييم الثغرات و/أو الاحتياجات المتصلة بتنفيذ حماية المدنيين. ومن خلال التفاعل المكثف، بما في ذلك أثناء الاجتماعات الحضورية المعقودة في أديس أبابا ونيويورك، حدد مسار العمل بشكل مشترك وثائق التخطيط الاستراتيجي والوثائق العملياتية الرئيسية التي ينبغي تعميم حماية المدنيين فيها. وتتضمن تلك الوثائق وثائقَ التخطيط الاستراتيجي المتعلقة ببعثات بعينها مثل مفهوم العمليات؛ وقواعد الاشتباك؛ والتوجيهات بشأن استخدام القوة؛ ومذكرات التفاهم؛ واستراتيجية حماية المدنيين في البعثات؛ وأدوات التخطيط العملياتي مثل التوجيه الصادر عن قائد القوة، وآليات تتبع الأضرار التي تلحق بالمدنيين، والسياسة المتعلقة باستخدام النيران غير المباشرة، والنماذج العملياتية ذات الصلة. وقد تم بالفعل تعميم الاعتبارات المتعلقة بالحماية في العديد من تلك الوثائق في البعثات السابقة ومن المتوقع أن يتم اعتمادها في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال.

المرأة والسلام والأمن

27 - تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي إحراز تقدم ملحوظ نحو النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين بهدف تعزيز دور المرأة وضمان مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام والأمن. ويجري حالياً إنهاء صياغة مشروع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام، ويُتوقع أن يعتمدها الاتحاد الأفريقي.

سادسا - ملاحظات

28 - كما تم تسليط الضوء على ذلك في التقرير المشترك، يظل استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال ضروريا لتحقيق السلام والأمن في الصومال، ويكتسي أهمية حاسمة لتقديم الدعم المستمر لقوات الأمن الصومالية في المرحلة النهائية من عملية الانتقال الأمني على النحو المبين في خطة تطوير قطاع الأمن الصومالي. وعلاوة على ذلك، من واجبنا الجماعي أن ندعم البعثةَ وننفق عليها من أجل السلام والأمن الدوليين ومن خلال الاستفادة من الشراكة الثابتة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

29 - وتم اكتساب وترسيخ الكثير من الخبرات في الصومال حيث نشر الاتحاد الأفريقي أول بعثة له في عام 2007، وحيث أنشأت الأمم المتحدة أول مكتب دعم قائم بذاته لبعثة من بعثات الاتحاد الأفريقي في عام 2009. ومنذ ذلك الحين حدثت ابتكارات هامة وتم استخلاص دروس قيّمة. وكما ورد في رسالتي المؤرخة 30 نيسان/أبريل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، تعكس التخفيضات في التكاليف المقترحة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل وفي نتائج المشاورات الإضافية التي أجريت بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (التي يبلغ مجموعها 124,9 مليون دولار من ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال) مفاضلات متوازنة للحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس حتى الآن. وتعتبر هذه التخفيضات ممكنة من الناحية العملياتية ولا تتحمّل الدول الأعضاء أية تكاليف إضافية نتيجة لها.

30 - ولا أزال أشـــعر بقلق عميق من عدم وجود تمويل كافٍ ومســـتدام لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وتعاني الترتيبات المالية الحالية من نقص كبير في التمويل وتجبرنا بشكل جماعي على مواجهة احتمال عدم القدرة على تأمين التمويل اللازم للبعثة، الأمر الذي من شـــأنه أن يهدد قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها ويعرّض العملية الانتقالية بأكملها للخطر. ولذلك، أحث مجلس الأمن والشركاء على مواصـــلة بذل جهودهم، بما في ذلك من خلال الدعوة والمشـــاورات، لإيجاد حل لمســـألة تمويل البعثة بشكل مستدام.

31 - وفي الختام، أود أن أشـــيد بالاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصـــومالية وبمســـاهمتهما الحيوية في تحقيق السلام والأمن في الصومال. وتقع على عاتقنا جميعًا مسؤولية ضمان عدم نسيان التضحيات التي قدمها أفرادهما وعدم التفريط في المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري الكبير لجميع أفراد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العاملين في الصـــومال على التزامهم الثابت وجهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية في البلد. فهم يقومون بمهامهم في ظل ظروف صعبة، ومع ذلك يستمرون في التحلي بقدرة على الصمود وروح مهنية استثنائية. وبفضل تفانيهم، يؤدون دورًا حاسمًا في دعم الصومال في مسيرته نحو تحقيق الازدهار والاستقرار والسلام.